الدرس (02): ترجمة المصطلحات اللسانية

تمهيد:

أنتج الدرس اللساني الغربي كمّا هائلا من المصطلحات اللسانية؛ الأمر الذي جعل المترجم العربي في حيرة من أمره؛ خاصة وأن لكل مصطلح حقله المعرفي الذي يتصل بتنظير لساني معين، أو اتجاه محدد؛ معنى ذلك أن أي محاولة لترجمة المصطلح اللساني تأخذ في الاعتبار نقل المعرفة اللسانية التي يدل عليها، ويختص بالتعبير عنها.

المصطلح اللساني:

قبل أن نتطرق للحديث عن المصطلح اللساني يستوقفنا فعل الاصطلاح؛ الذي نجده حاضرا في جميع مجالات المعرفة الإنسانية، بما في ذلك المعرفة اللسانية؛ انطلاقا من فكرة أساسية مفادها أن «الاصطلاح رمز وُضع بكيفية اعتباطية أو اتفاقية بين فئة من المختصين في حقل معين من حقول العلم والمعرفة لضرورة البحث فإن هذا الوضع يحتاج إلى إيضاح يحدد مجال استعمال الرمز ومعناه وقيمته حتى لا يتوه القارئ عند التطبيق ويفقد الاصطلاح جدواه»[1].

والاصطلاح يتصف بالعلمية إذا كان صادرا عن أهل الاختصاص مع تحديد مجاله ودلالته؛ وبهذا يكون «المصطلح العلمي أداة من أدوات التفكير ووسيلة من وسائل التقدم العلمي والأدبي، وهو قبل ذلك لغة مشتركة بها يتم التفاهم والتواصل بين الناس عامة، أو على الأقل بين طبقة أو فئة خاصة في مجال محدد من مجالات المعرفة والحياة، وما العلم إلا لغة أُحكم وضعها، وإذا لم يتوفر للاصطلاح العلمي هذا الإحكام وهذه الدقة فقد مبرر وجوده وتعطلت وظيفته»[2].

معنى ذلك أن الاصطلاح العلمي عموما، واللساني خصوصا لكي يؤدي الأدوار المنوطة به، لابد أن تتوفر فيه جملة من الشروط؛ تتمثل أساسا في التخصص المعرفي، والوضوح الدلالي، والوضع المحكم، والمشاركة في الاستعمال والتداول.

يترتب عن هذا الاصطلاح المحكم وضع المصطلح العلمي الدقيق؛ و«هو الكلمة أو العبارة الاصطلاحية في أي فرع من فروع العلم، وتبدأ يسيرة محدودة، ثم تأخذ في النمو والتكاثر حتى تبلغ الآلاف في أي علم، وبذلك

[1]- إدريس الناقوري، المصطلح النقدي في نقد الشعر – دراسة لغوية تاريخية نقدية، دار النشر المغربية، المغرب، 1982، ص7.

[2]- نفسه، ص7.

تفصله عن اللغتين اليومية والأدبية، إذ اللفظة والعبارة فيهما حرة لا تتقيد بحقائق معينة، وللعلماء الحرية الكاملة في وضعها»[1].

والمصطلح العلمي في دلالته على المفاهيم والتصورات، يضمن أداء الوظيفة الاصطلاحية اللسانية إلى حد بعيد؛ ولهذا فـ «إن المصطلح هو مبحث يصب في صميم الدرس اللساني؛ كونه يرتبط بالعلامة اللغوية من حيث أنها تمثل رمزا دلاليا يرتبط بمعنى مخصوص»[2].

إن المصطلح اللساني شأنه شأن المصطلح العلمي يخضع لقيود المعرفة؛ حيث يأخذ أهل الاختصاص في وضعه جملة من الاعتبارات، من بينها ارتباطه بالعلامة اللغوية، وينطلق يسيرا محدود الاستعمال ثم يتسع مجال تداوله وتوظيفه.

أما عن وظيفة المصطلح اللساني ؛ «فالفعل الاصطلاحي مناسبة علمية للكشف عن حجم عبقرية اللغة، ومدى اتساع جذورها المعجمية، وتعدد طرائقها الاصطلاحية وإذن قدرتها على استيعاب المفاهيم المستجدة في شتى الاختصاصات»[3].

وتتنوع مصادر المصطلح اللساني؛ وهي تعمل مجتمعة على إثراء الرصيد الاصطلاحي العربي؛ متمثلة في ثلاثة روافد أساسية؛ هي[4]:

1- **التراث:** وذلك بالعودة إلى المصطلحات التي اجتهد القدماء في وضعها، واستثمارها في التعبير عن دلالات مستحدثة.

2- **الحداثة الغربية:** وذلك بنقل المصطلحات اللسانية الغربية إلى العربية عن طريق الترجمة أو التعريب.

3- **الجمع بين التراث والحداثة:** وذلك بالمزاوجة بين المصطلح التراثي والمصطلح الحديث.

---

[1]- محمود فوزي المناوي، في التعريب والتغريب، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 2013، ص64.

[2]- عبد القادر جعيد، المصطلح اللساني العربي بين صرامة النظرية وواقعية التطبيق، مجلة الإحياء، ع28، مج21، جانفي 2021، ص760.

[3]- يوسف وغليسي، إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، الدار العربية للعلوم ناشرون – لبنان، منشورات الاختلاف – الجزائر، ط1، 2008، ص42.

[4]- ينظر: مسعود شريط، ترجمة المصطلح اللساني إلى اللغة العربية – أمة تمثل المفاهيم أم موضة اختلاف؟، مجلة إشكالات، المركز الجامعي لتامنغست، الجزائر، ع12، ماي 2017، ص104.

وهذه المصادر بالرغم من تعددها، وتنوعها، فضلا عن اتساع نطاقها؛ إلا أنها لم تكن لتساهم في إثراء الرصيد الاصطلاحي اللساني بقدر ما أثارت إشكالية كبرى؛ فبدلا من الاحتفاء بالمصطلحات التراثية والإفادة منها، رحنا نشهد قطيعة مصطلحية مع التراث في العصور المتأخرة.

أما بالنسبة للحداثة الغربية فكانت وما تزال طريقا محفوفة بمخاطر التشويش والارتباك جراء النقل الحرفي، وانتزاع المصطلحات اللسانية الغربية من حقولها الدلالية وإقحامها في المعرفة العربية دون مراجعة دقيقة أو منهجية مضبوطة، أو في سياق ما يُعرف بـ "هجرة المصطلح" التي تقتضي «أن نتتبع المصطلح حين يهاجر من بيئة لغوية معينة (لها شروطها البنيوية ومواصفاتها الدلالية) إلى مُهاجر لغوي مغاير، فنلاحظ كيف تتغير ملامحه حدا ومفهوما، نسبيا أو كليا، وقد ينتقل المصطلح ذاته»[1].

أما عن الجمع بين التراث والحداثة فلم يخرج عن بعض المحاولات الفردية التي لم ترق إلى مستوى الظاهرة المؤسسة على سندات معرفية محكمة، فضلا عن اختلاف الأنساق المصطلحية؛ ذلك أن للتراث خصوصيته الفكرية، ومرجعيته الثقافية المختلفة عن مفاهيم الحداثة وتصوراتها، لذا فهذه المزاوجة إذا لم تخضع للمراجعة الواعية، والمعالجة الدقيقة ستكون ضربا من التهجين المصطلحي لا أكثر ولا أقل.

وهناك مجموعة من المشكلات يعاني منها المصطلح اللساني على غرار المصطلح العلمي؛ بغض النظر عن مصادره المذكورة، تتمثل في[2]:

1- كثرة الاجتهادات الفردية التي تفتح الباب أكثر فأكثر على التعدد المصطلحي وما يترتب عنه من فوضى وارتباك

2- غياب منهج موحد في التعامل مع المصطلح جراء كثرة الاجتهادات الفردية

3- غياب التنسيق الواعي بين الهيئات الوصية المعنية ببذل الجهود المصطلحية وكذا عمليات الترجمة والتعريب.

4- غياب خطة موحدة، ومنهجية منظمة، لأخذ المعارف والعلوم، مع الحرص على تحديد المصادر، وضبط الأهداف.

[1]- يوسف وغليسي، إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، 2008، ص47.

[2]- ينظر: أحمد محمد قدور، اللسانيات وآفاق الدرس اللغوي، دار الفكر المعاصر – لبنان، دار الفكر – سورية، ط1، 2001، ص23-24.

5- تعدد الجهات الوصية، والهيئات العلمية التي تُعنى بالمصطلح على مستوى البلد الواحد، مع اختلاف تصوراتها وتعدد آرائها، وهذا ما ينعكس سلبا على التوصيات والمقترحات التنفيذية التي تخرج بها كل هيئة.

6- غياب التنسيق بين هذه الهيئات وجهات النشر والإعلام، واستثمار المصادر الرسمية والعلمية المختصة.

حلول لإشكالية المصطلح اللساني[1]:

- التوقف عن وضع مصطلحات للدلالة على مفاهيم لها مصطلحاتها.

- استخدام المصطلحات الشائعة في الاستعمال حتى وإن كانت ضعيفة أو قاصرة؛ لأن الاستعمال والتداول من شأنه تقوية المصطلح وترسيخ دلالته.

- اعتماد المصطلحات الصادرة عن الهيئات الوصية كالمجامع اللغوية، وتوظيفها في الترجمة والدراسات اللسانية.

- ربط الاتصال بالباحثين في حقل الدراسات اللسانية دفعا لشبح العزلة والفردانية قدر المستطاع، خاصة حين يتعلق الأمر بمبحث المصطلحية.

- حرص المؤسسات المعنية والهيئات الوصية على تبني المصطلح الموحد، والتركيز على فكرة الشيوع في الاستعمال، وترك ما دون ذلك من المصطلحات.

- السعي إلى إنشاء هيئة أو مؤسسة علمية تهتم بالمصطلح اللساني على الصعيد القومي، وتعمل على تنسيق الجهود وضبط المصادر، وتوضيح المفاهيم والتصورات.

ترجمة المصطلح اللساني:

لم يكن المصطلح اللساني بمعزل عن النشاط الترجمي الذي عرفته مختلف المنظومات المصطلحية العربية، «فالتعريب في العربية صورة لظاهرة لغوية عامة ترضخ بحكمها اللغات إلى الضغط الحضاري التاريخي فتتحسس لنفسها توازنا بين دفاعها عن نفسها وقدرتها على استيعاب الحد الأدنى من الدخيل، ويقوى هذا التوان بقدر قوة المجموعة اللسانية حضاريا»[2].

[1]- ينظر: أحمد محمد قدور، اللسانيات وآفاق الدرس اللغوي، ص36-37.

[2]- عبد السلام المسدي، مباحث تأسيسية في اللسانيات، دار الكتاب الجديد المتحدة، لبنا، ط1، 2010، ص 56.

إلا أن ترجمة المصطلح اللساني قد اتخذت عدة مظاهر أدت إلى تعدده وتنوعه، وبغض النظر عن المشكلات المصاحبة لذلك لا ننكر أن هذه الترجمة ضرورة فرضها السياق الفكري العام للدرس اللساني الحديث الذي ركب هو الآخر موجة الانفتاح على الآخر، والإفادة من جهوده اللغوية.

مظاهر ترجمة المصطلح اللساني[1]:

1- اعتماد المصطلحات الأجنبية كما هي في اللغة الأصلية، وكتابتها باللغة العربية، وقد ارتبطت هذه الظاهرة ببدايات تلقي الدرس اللساني الحديث، مثل: فونيم (phonème)، مورفيم (morphème).

2- الترجمة الجزئية للتركيبة اللفظية المكونة للمصطلح، واقتراض جزء منها في الترجمة؛ مثل: "وحدات فونيماتية" (unités phonématiques)، و"الجملة الفونولوجية" (phrase phonologique)، و"المحتوى الفونيمي" (contenu phonémique).

3- ترجمة المصطلح بنقله كما هو في الصيغة الأجنبية؛ مثل: صوتيم، وصرفيم، وصنفيم، ودلاليم، وهي طريقة في الترجمة أو التعريب أقرب ما تكون للتهجين اللفظي بين اللغتين الناقلة، والمنقول إليها.

إشكالات ترجمة المصطلح اللساني:

إذا كان المصطلح اللساني الغربي قد سبق له أن حقق استقراره، وتمكن من فرض وجوده على مستوى التداول المصطلحي المتخصص في الثقافة الغربية، فإن المصطلح اللساني المترجم يعاني حداثة التداول، وكذا نسبية الاستعمال؛ بمعنى أنه يفتقر للاستقرار الذي يطمئن إليه المتلقي العربي في الاعتماد والتوظيف.

وبحثا في ظروف الاختلاف والاختلال في مقاربة المصطلح اللساني الغربي ونظيره المترجم نأخذ في الاعتبار أن المصطلحات الغربية وكذا المناهج التي تحيل إليها؛ هي «نتاج سيرورة وتقدم فكري، وتراكم معرفي خاص تنفرد به الثقافة الغربية، وما من شك أن للإبحار في هذا الزخم الفكري من دون التسلح بمقومات الهوية اللغوية والثقافية يؤثر في اللغة المنقول إليها (العربية) انطلاقا من مقولة "المغلوب مولع بتقليد الغالب"، كما أنه غالبا ما يؤدي نقل مضامين المناهج والنظريات اللسانية والنقدية الأجنبية إلى التطويع القسري، ومحاولة إسقاطها على النظام اللغوي

[1]- ينظر: زهيرة كبير، ترجمة المصطلحات اللسانية إلى اللغة العربية – الواقع والآفاق، دراسات لسانية، جامعة البليدة2، ع8، مج2، مارس 2018، ص 78-79.

للعربية، وعلى النصوص العربية، وفي ذلك مزالق كثيرة فتأتي النتائج مثيرة للاستغراب والشكوك بالنسبة للمتلقي العربي الذي لا يمكنه الاطلاع على النظريات والمناهج اللسانية أو النقدية الغربية بلغتها الأصلية»[1].

معنى ذلك أن الترجمة تقوم بدور الوساطة النظرية والمنهجية بين المتلقي العربي والمعرفة اللسانية الغربية؛ «وجدير بالذكر أن ترجمة المصطلح اللساني الغربي بمعزل عن العلاقات التي يقيمها مع مصطلحات أخرى يؤدي إلى إنتاج ترجمات خاطئة وغير دقيقة، وهو ما يؤدي بدوره إلى اللبس والخلط بين المصطلحات اللسانية ومن ثم تشويه المفاهيم والتصورات اللسانية ككل»[2].

والمصطلح اللساني يتميز بخصوصية معينة يجب أن تؤخذ في الاعتبار أثناء الترجمة، فضلا عن العلاقات التي يربطها هذا المصطلح بغيره على مستوى اتصال المفاهيم والتصورات ببعضها البعض، فإن افتقار المترجم لخطة مدروسة تضبط عملية النقل لديه تجعله مقصرا في التعامل مع التصورات الاصطلاحية الغربية.

وأحيانا يكون المترجم سببا في الاضطراب الذي يلحق المصطلح اللساني جراء ضعف الترجمة في التعامل مع المصطلح الأجنبي، فيعمد المترجم إلى التعبير عن مصطلح ما بجملة من المصطلحات أو أكثر بدل اعتماد مصطلح واحد، أو تركيب إضافي أو وصفي، وغالبا ما تكون النتيجة الاحتفاظ بالمصطلح الأجنبي دون بذل الجهد في البحث عن مقابل عربي دقيق من الناحية اللغوية والعلمية، ومن مظاهر هذا الاضطراب أيضا ما يلحق المصطلحات اللسانية من غموض وتعتيم بسبب عدم البحث في دلالة المصطلح بين القديم والحديث؛ حيث هناك كثير من المصطلحات التي استخدمت في الدراسات اللغوية القديمة قد اكتسبت دلالات جديدة في الدراسات اللسانية الحديثة، وعدم الأخذ في الاعتبار هذا التحول الدلالي من شأنه إحداث اضطراب يصعب تجاوزه[3].

ولعل أخطر ما يتسم به الاصطلاح هذا التحول الدلالي؛ كون المصطلح عموما محكوم بلحظتين؛ لحظة الانتقال، ولحظة الاستعمال، و«إذا عالجنا المصطلح من منطلق لساني نقدي رأينا أن كل مجموعة بشرية ترابطت لغويا فتحولت إلى مجموعة ثقافية حضارية فإنها تواجه على الدوام مدلولات جديدة عليها، إما بحكم استحداث الأشياء أو بحكم اكتشافها، وبديهي أن المدلولات سابقة لدوالها في الزمن لذلك كانت الألفاظ وليدة للمعاني في أصل نشأتها فإذا استقرت في الاستعمال وتواترت أصبحت المعاني وليدة للألفاظ بحكم التقدير والاعتبار»[4].

---

[1]– مسعود شريط، ترجمة المصطلح اللساني إلى اللغة العربية – أمة تمثل المفاهيم أم موضة اختلاف؟، ص98.

[2]– نفسه، ص104.

[3]– ينظر: أحمد محمد قدور، اللسانيات وآفاق الدرس اللغوي، ص31-32.

[4]– عبد السلام المسدي، مباحث تأسيسية في اللسانيات، ص 53.

يضاف إلى هذه الإشكالات، مظهرا آخر من مظاهر الاضطراب المصطلحي؛ يتمثل في «وضع المصطلح والفوضى في توظيفه، وعدم تناسق المقابلات للمفردات الأجنبية؛ أي عدم التحكيم في توحيد المصطلحات واستعمال المصطلح في أكثر من مفهوم، أو إطلاق أكثر من مصطلح على المفهوم الواحد نتيجة تعدد لغات المصدر المنقول منها، أو إطلاق أكثر من مصطلح على المفهوم الواحد نتيجة تعدد لغات المصدر المنقول منها والتي تنتمي إلى عائلات لغوية مختلفة عن عائلة اللغة العربية»[1].

وبالنظر إلى ما سبقت الإشارة إليه فإن تعدد إشكالات ترجمة المصطلح اللساني قد أحدثت ارتباك في المفاهيم، الأمر الذي انعكس سلبا على فهم النظرية اللسانية الحديثة، ويمكن تلخيص هذه الإشكالات في النقاط الآتية:

- غياب منهجية مؤسسة نظريا وإجرائيا في ترجمة المصطلح اللساني.
- عدم البحث في التحولات الدلالية للمصطلح بين القديم والحديث.
- ترجمة المصطلح اللساني بمعزل عن علاقاته بالمصطلحات الأخرى؛ في حين أن المصطلح يستمد قيمته من هذه العلاقات.
- التعبير عن مصطلح ما بجملة من المصطلحات أو أكثر بدلا من اعتماد مصطلح واحد، وذلك بإلحاق تركيب إضافي أو وصفي.
- إطلاق المصطلح الواحد لأكثر من مفهوم، أو إطلاق أكثر من مصطلح للمفهوم الواحد؛ نتيجة تعدد لغات المصدر المنقول منها؛ خاصة الفرنسية والإنجليزية وغيرهما.

[1]– حنان فلاح، إشكالية ترجمة المصطلح اللساني في الدراسات العربية، مجلة المقري، ع1، مخبر الدراسات اللغوية النظرية والتطبيقية، الجزائر، ص187.